

إطلاق إجراءات قضائية عاجلة في فرنسا لوقف تسليح إسرائيل



باريس - أ.ف.ب

أعلنت ثماني منظمات، من بينها الفرع الفرنسي من منظمة العفو الدولية، عن إطلاق إجراءات قضائية عاجلة للمطالبة بـ«تعليق تسليم الأسلحة» من فرنسا إلى إسرائيل.

وجاء في البيان الصادر عن هذه المنظمات غير الحكومية، ومن بينها «أتاك» و«سوليدير»، أن «خطر أن تُستخدم الأسلحة والتجهيزات العسكرية التي تصدرها فرنسا إلى إسرائيل لارتكاب جرائم خطيرة في حقّ سكان مدنيين في قطاع «غزة المحتلّ يتجلّى بوضوح

وبذلك تكون «فرنسا تنتهك القواعد الدولية ذات الصلة، لا سيّما معاهدة تجارة الأسلحة وهي قد تصبح شريكة في انتهاكات للقانون الدولي، بما في ذلك جرائم حرب، فضلاً عن إبادة محتملة»، وفق ما أفادت هذه المنظمات التي أطلقت أو تنوي إطلاق ثلاثة إجراءات قانونية عاجلة منفصلة

وفي أواخر آذار/ مارس، نفى وزير الجيوش الفرنسي سيباستيان لوكورنو أن تكون فرنسا قد باعت إسرائيل التي شنت حرباً على غزة منذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر، مكونات لخرطوش البنادق الآلية

وكان موقعا «ديسكلوز» و«مارس أكتو» الاستقصائيان قد كشفوا أن «فرنسا سمحت، في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر 2023، بتسليم إسرائيل 100 ألف قطعة خرطوش على الأقلّ لبنادق رشاشة قد تستخدم ضدّ مدنيين في غزة

وخلال مؤتمر صحفي، قال المحامي فانسان برينغارت الذي يتولّى تمثيل ست منظمات، من بينها جمعية التضامن الفرنسية الفلسطينية التي تنوي التوجّه إلى المحكمة الإدارية في باريس للمطالبة بتعليق كلّ تراخيص تصدير العتاد «الحربي إلى إسرائيل، «تسود ضبابية قصوى بشأن ظروف تدخّل فرنسا اليوم وتوفيرها الأسلحة

وأشار المحامي وليام بوردون من جانبه إلى أن «أفعال التواطؤ القائمة على تزويد الأسلحة تتعارض مع واجب منع الإبادة الجماعية»، في وقت تسببت الحرب في غزة بمقتل أكثر من 33500 شخص بحسب آخر حصيلة صادرة عن وزارة الصحة في غزة. وسبق أن رفعت منظمة «أكسيون سيكوري تي إتيك ريبوبليكان» غير الحكومية شكوى إلى المحكمة الإدارية في باريس للمطالبة بتعليق رخص تصدير عتاد حربي من فئة «ام ال 3» (ذخائر وعناصر ذخائر) إلى إسرائيل